سبعة انفجارات بالقنابل والسيارة المفخخة تخلف ستة قتلى و15 جريحا شرق العاصمة الجزائرية

الجزائر ـ «القدس العربي»
من مولود مرشدي:

ذكر بيان لوزارة الداخلية الجزائرية ان سبعة انفجارات وقعت في بلدات من ولايتي بومرداس وتيزي وزو (شرق العاصمة) خلفت ستة قتلى، اثنان من بينهم من عناصر الامن و13 جريحا منهم 10 من الشرطة.

وقال المصدر ان الانفجارات التي وقعت بولاية بومرداس نفذت بالسيارة المفخخة في كل من بلدة سي مصطفى وتسببت في مقتل اربعة مدنيين واصابة اثنين آخرين وعنصر واحد من قوات الشرطة.

كما انفجرت قنبلتان في بلدية سوق الحد تم تشغيلهما عن بعد مخلفتين خمسة جرحى من بين عناصر الامن، بينما تسبب انفجار سيارة ملغمة في قلب مدينة بومرداس عاصمة الولاية بومرداس في اصابة احد اعوان الامن بجروح.

وقال البيان ان سيارة اخرى انفجرت في بلدة ذراع بن خدة في اسفل مدينة تيزي وزو عاصمة منطقة القبائل، عاصمة القبائل، وادت الى اصابة احد عناصر الامن بينما تم تفجير سيارة مفخخة أخرى عن طريق التحكم عن بعد في بلدة مقلع في اعالي نفس المدينة اودت بحياة عنصرين من قوات الامن و إصابة اثنين آخرين بجروح.

وختم البيان ان سيارة مفخخة اخرى انفجرت في بلدية ايلولة اومالو بنفس الولاية وتسببت في اصابة احد السكان بجروح.

وقال احد سكان مدينة بومرداس يعمل بالجزائر العاصمة لـ«القدس العربي» ان التفجيرات وقعت فجرا على مقربة من مخافر الشرطة مما احدث هلعا كبيرا وسط السكان الذين كانوا حينها يغطون في نوم عميق.

وسارعت تعزيزات قوات الامن الى فرض حصار على مقرات الشرطة والدرك المستهدفة لمنع وصول الفضوليين بينما بقيت اثار التفجيرات والدمار الذي الحقته باديا للعيان عليها بقع دم القتلى والمصابين.

واوضح المصدر ان الطرقات المؤدية الى الجزائر العاصمة عرفت ازدحاما غير معهود بسبب الحواجز الامنية التي اقامتها قوات الامن وخاصة عند المداخل الرئيسية لمدينتي بومرداس وتيزي وزو.

ولم تتبن اية جهة هذه التفجيرات على الفور، وان كانت اصابع الاتهام

اعتقال شخص أحرق مسجدا شرق الجزائر

■ الجزائر ـ يو بي آي: أعلنت وزارة الشؤون الدينية في الجزائر امس الاثنين أن مواطنا في الـ30 من عمره أقدم على حرق مسجد ونسخا من القرآن بمنطقة خنشلة شرق البلاد.

وقال المستشار الاعلامي للوزارة عبد الله طمين في تصريح لاذاعة الجزائر ان المواطنين ألقوا القبض على الشخص الموجود حاليا في قبضة قوات الدرك العسكرية ببلدية الحامة بولاية خنشلة (500 كلم شرق العاصمة الجزائرية)، مشيرا الى أن الجاني قام بحرق مسجد «الكوثر» بالبلدية وحرق نسخا من المصحف وأفرشة وأرشيف المسجد.

وأضاف طمين أن هذا الشخص قام بتحطيم زجاج نوافذ المسجد ومصلى النساء.

وطالب المستشار بتسليط أقسى عقوبة على الجاني.

وجهت نحو الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي ترفض وضع السلاح للاستفادة من العفو الذي اقرته السلطات الجزائرية قبل عام لصالح الاسلاميين المسلحين.

وتعد هذه اعنف عمليات تفجير تشهدها الجزائر منذ سنوات، سواء من حيث عدد ضحاياها او من حيث التنسيق والتقنية التي استعملت فيها باعتماد السيارات الملغمة التي نفذت بها.

وعندما سئل وزير الداخلية الجزائري يزيد زرهوني اعلن قبل ايام ما اذا كانت الاجهزة الامنية الجزائرية ستغير من طرق تعاملها مع الجماعة السلفية للدعوة والقتال بعد ان غيرت تسميتها الى «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي»، قال «اننا مازلنا امام نفس الاشخاص ونفس التقنيات».

من جهة اخرى ذكرت صحف محلية ان قوات امنية جزائرية تحاصر منذ ايام مجموعة مسلحة من عشرين مسلحا في غابات تيزي غنيف بولاية تيزي وزو الواقعة على بعد 100 كلم شرق. وذكرت صحيفة «الفجر» الناطقة بالعربية امس ان قوات من الجيش تقوم بعملية تمشيط وسعة في هذه الغابات الكثيفة وتمكنت من تدمير عدة مخابئ يستعملها عناصر الجماعة السلفية للدعوة والقتال كملاجئ لهم.

اثار الانفجار على مبنى للدرك ببلدة سي مصطفى في ولاية بومرداس

تونس تقدر «لفتة» ليبيا لاستثناء رعاياها من تأشيرة الدخول

■ تونس ـ رويترز: قالت مصادر رسمية امس الثلاثاء ان تونس عبرت عن تقديرها لقرار ليبيا عدم فرض تأشيرة دخول على الرعايا التونسيين بما يدعم العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين.

وقالت صحيفة «الصحافة» الناطقة بلسان الحكومة ان وزير النقل التونسي عبد الرحيم الزواري أبلغ رئيس الحكومة الليبية تقدير بلاده للقرار الليبي القاضي بعدم فرض تأشيرة على المواطنين التونسيين بما يكرس العلاقات المتميزة.

وأعلن عبد الرحمن شلقم وزير الخارجية الليبي في وقت سابق ان بلاده ستفرض تأشيرات دخول على كل الرعايا باستثناء التونسيين قبل ان يعود ويؤكد أن القرار لن يطبق على مواطني بلدان المغرب العربي.

وترتبط تونس بعلاقات متميزة مع ليبيا أحد أبرز شركائها التجاريين ويعبر الحدود بين البلدين ما يزيد عن ثلاثين الف شخص يوميا.

وتتجاوز قيمة التبادل التجاري بين البلدين عضوي اتحاد المغرب العربي الذي يضم أيضا الجزائر والمغرب وموريتانيا مليار دولار. وفسرت ليبيا قرارها بانه يهدف لمكافحة الارهاب والجريمة وتنظيم العمالة الاجنبية.

ليبيا تضبط وترحل المزيد من المهاجرين

■ طرابلس ـ رويترز: قالت «وكالة الجماهيرية» الليبية للانباء الاثنين ان السلطات ضبطت 1988 من المهاجرين غير الشرعيين كانوا يحاولون الوصول الى اوروبا انطلاقا من الاراضي الليبية خلال النصف الثاني من الشهر الماضي.

واضافت الوكالة ان اجهزة الامن قامت ايضا بترحيل 1395 ممن كانوا يعتزمون الهجرة وهم من جنسيات مختلفة خلال نفس الفترة الممتدة من 14 الى 31 كانون الثاني/يناير.

وبعملية الترحيل الاخيرة يرتفع عدد المهاجرين الذين تم ترحيلهم الى 2931 شخصا منذ بداية العام الجاري.

وقالت الحكومة مؤخرا انها قامت بترحيل 1536 شخصا في الفترة من الاول الى الثالث عشر من الشهر الماضي.

وكانت ليبيا في العقد الماضي ترحب بالمهاجرين رغبة منها في جلب عمالة رخيصة لبناء اقتصادها الذي تأثر بعقوبات اقتصادية فرضتها دول غربية. لكن طرابلس غيرت من سياساتها في الاونة الاخيرة بفعل ضغوط من بلدان اوروبية رأت في ليبيا نقطة انطلاق لمهاجرين افارقة نحو اراضيها بحثا عن عمل وحياة افضل في اوروبا.

فرنسا تؤجل المصادقة على معاهدة مع ليبيا الى ان يفرج عن الممرضات البلغاريات

■ باريس ـ اف ب: افاد مصدر برلماني ان تبني مشروع قانون للمصادقة على معاهدة فرنسية ـ ليبية حول فرض ضرائب في فرنسا ارجىء الى ان يتم الافراج عن الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني الذين صدر بحقهم عقوبة الاعدام في ليبيا.

والاسبوع الماضي اقرت لجنة الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية هذا النص لكنها طلبت من الحكومة عدم ادراجه على جدول الاعمال «طالما لم يفرج عن الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني المعتقلين في ليبيا بتهمة حقن اكثر من 400 طفل بفيروس الايدز في مستشفى الاطفال في بنغازي (شمال).

ورأى عدد من اعضاء اللجنة ضرورة في «زيادة الضغوط» على طرابلس للافراج عن الممرضات الخمس والطبيب الذين صدرت بحقهم في ليبيا حكومة الاعدام.

ولا يتوقع ان يتم تبني مشروع القانون قبل موعد انتخاب لجنة وطنية جديدة في فرنسا والمقررة في حزيران/يونيو.

وترمي هذه المعاهدة الى تفادي الازدواج الضريبي والتهرب من دفع الضرائب لتشجيع الاستثمارات في البلدين بحسب ما ذكرت الحكومة الفرنسية.

صحيفة ليبية تدعو الى اعادة تقييم علاقات ليبيا مع بلغاريا

■ طرابلس ـ يو بي آي: دعت صحيفة ليبية امس الثلاثاء الى اعادة تقييم علاقات ليبيا مع بلغاريا بعد قيام الأخيرة بحملة «لاستعداء» الاتحاد الأوروبي من أجل الوقوف ضد ليبيا حسب قولها.

وقالت صحيفة «الجماهيرية» كيف يمكن لليبيا اعتبار بلغاريا دولة صديقة «بعد حملة التشويش ضد عدالة قضيتنا واستعداء الاتحاد الأوروبي ضدنا؟».

وجاءت هذه الدعوة في أعقاب تبادل الاتهامات بين ليبيا وبلغاريا عبر وسائل اعلامهما حول قضية الأطفال الليبيين المحقونين بفيروس الايدز والتي قضت فيها محكمة ليبية للمرة الثانية باعدام الممرضات البلغاريات الخمس والطبيب الفلسطيني.

وكانت الصحف الليبية اتهمت جهاز المخابرات البلغاري بالتورط في هذه القضية بالتعاون مع جهاز الموساد الاسرائيلي.

وكشفت عن وثيقة صادرة من اسرائيل بعث بها مدير عام رئيس الحكومة الاسرائيلية الى وزير خارجية بلغاريا يعبر فيها عن شكر بلاده لبلغاريا لاعلامها بموضوع ممرضاتها في ليبيا، لكنه نفى بأن يكون للموساد أو لأي جهة في اسرائيل اي علم بهذه النشاطات.

المغرب يرفع حالة الاستنفار الى «الخط الاحمر» تحسبا لهجمات «تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي»

الرباط ـ «القدس العربي»
من محمود معروف:

رفعت الاجهزة الامنية المغربية حالة الاستنفار الى الخط الاحمر وهو الخط الذي يؤشر على هجمات مسلحة شبه مؤكدة تعد لها جماعات اصولية تتخذ من العنف وسيلة للتعبير عن مواقفها وتحقيق اهدافها.

وحسب المسؤولين عن الاجهزة الامنية المغربية فإن جماعات تنتمي لـ«تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي» وهو الاسم الذي اطلقته على نفسها مؤخرا الجماعة السلفية الجزائرية للدعوة والقتال تجري تدريبات لخلايا مسلحة في معسكرات في الصحراء الكبرى لشن هجمات في عدد من المدن المغاربية ومن بينها مدن مغربية.

ونهجت السلطات الامنية المغربية طريق الضربات الاستباقية للجماعات المسلحة وشنت حملة اعتقالات ضد ناشطين محتملين وفككت خلايا قالت انها كانت تعد لاعمال مسلحة خارج القانون ان كان داخل المغرب او خارجه.

واصدرت وزارة الداخلية بيانات طوال الشهور الماضية عن تفكيك خلايا كانت تعد لهجمات مسلحة مثل خلايا جماعة انصار المهدي التي اعلن عن تفكيكها في تموز/يوليو الماضي او اعتقالات لناشطين كانوا يستعدون للتوجه الى العراق للقتال ضد قوات الاحتلال الامريكي.

وفي هذا الاطار اعلن عن توقيف السلطات يوم الجمعة الماضية لثلاثة ناشطين أصوليين يشتبه في تحضيرهم لتنفيذ هجمات مسلحة داخل المغرب.

وقالت مصادر امنية ان الاعتقال جاء بعد معلومات وصلت للاجهزة الامنية تحدد المكان الذي يوجد فيه هؤلاء الناشطين الذين تراوح أعمارهم ما بين 30 و40 سنة، وقالت ان هذه المعلومات وصلت عن طريق اصوليين متشددين اخرين يخضعون للتحقيق بتهم الانتماء لعصابات مسلحة خارج القانون.

وتقترح السلطات ان يكون للمتهمين علاقة بمخطط إرهابي واسع أحبطته السلطات المغربية وقالت ان هذا المخطط كان يستهدف مدنيين في مدينة طنجة، حيث ألقي عليهم القبض.

وحسب نفس المصادر فأن كميات ضخمة من الأسلحة والمتفجرات ضبطت بحوزة هؤلاء الناشطين الذين كانوا مكلفين بشن هجمات في حي اليهود وأسواق مرجان وفنادق وأماكن عامة أخرى في مدينة طنجة/ شمال البلاد.

وقال سكان في مدينة طنجة ان رجال الامن بالزي الرسمي او المدني ينتشرون بكثافة عند مداخل الفنادق والباحات لتفتيش السيارات تخوفا من شن هجمات مسلحة تقوم بها خلايا مرتبطة بالمجموعة التي تم إلقاء القبض عليها.

وقالت صحيفة «الاتحاد الاشتراكي» امس الثلاثاء ان الاستخبارات المغربية رصدت مؤخرا تحركات ارهابية تعتزم شن القيام باعمال تخريبية في الدار البيضاء والرباط ومراكش وطنجة.

وتقترح المصادر الامنية المغربية ان تكون بعض المجموعات المستعدة لشن هذه الهجمات تنتمي الى دول اخرى وتحديدا دول مغاربية او ان يكونوا مغاربيين من حاملي الجنسيات الاوروبية.

وكان مسؤولون مغاربة التقوا الجمعة الماضي مجموعة من الصحافيين بالرباط قد حذروا من المخاطر الأمنية المحدقة بشريط جغرافي يمتد كحزام على طول الشمال الافريقي غير خاضع للأمن والمراقبة وهو يمثل مرتعا لتنامي التهديدات الأمنية.

وقال ياسين المنصوري المدير العام لمديرية الدراسات والمستندات (المخابرات الخارجية المغربية) ان المعلومات المتوفرة لديهم تؤكد أن المغرب مستهدف لعمليات إرهابية خلال الأيام القليلة القادمة.

ويؤكد المسؤولون الامنيون المغاربة إن أجهزة أمنية توصلت بهذه المعلومات التي وصفتها بالمؤكدة هي التحريات التي قامت بها بالتنسيق مع أجهزة أمنية ومخابراتية أجنبية وان هذه المعلومات تشير الى ان تنظيم الدعوة السلفية للجهاد والقتال الذي تحول الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي يتحرك في منطقة الساحل الافريقي ويقوم بتدريب يستهدف شن هجمات ضد مدن مغربية من بين عدد من المدن المغاربية.

وعقد المسؤولون الامنيون الاحد الماضي اجتماعات مع كبار المسؤولين الامنيين في المدن المغربية لوضع «إجراءات وقائية كثيرة سترى النور قريبا جدا».

وقال بلاغ لوزارة الداخلية المغربية أن جلسة العمل الامنية تناولت تقييم الوضع الأمني للبلاد والإجراءات المتخذة لتأمين وضمان الأمن للمواطنين وممتلكاتهم وبحث الوسائل التي يتعين اعتمادها لتحصين بلادنا ضد أي تهديد إرهابي.

وتقول المصادر الامنية المغربية الجماعات الاصولية المتشددة التي تتحرك في المنطقة الساحلية الصحراوية على حدود الجزائر ومالي وتشاد وموريتانيا تستعد لهجمات مسلحة ضد اهداف محلية او مصالح اجنبية.

وقالت صحيفة «الاتحاد الاشتراكي» ان ابرز الاهداف المحتمل تعرضها لهجمات مسلحة وذلك وفق وثيقة بخط يد اسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة وجهها لابي مصعب عبد الودود امير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي ضبطتها الاجهزة الامنية الفرنسية هي المصالح الفرنسية في المغرب والجزائر وتونس واوضحت «ان التحرك الارهابي بالمغرب يشتغل وفق تكتيك صارم قد ينقل المعركة نحو المصالح الامريكية».

المغرب: الاسلاميون الجدد يقولون انهم يسعون للتسامح والاصلاح

■ الرباط ـ رويترز: يدعو حزب اسلامي جديد في المغرب الى وضع نهاية للصدع الاجتماعي المتعمق بين التقاليد الدينية والحداثة الغربية على أمل أن تتيح رسالة التسامح التي يقدمها دورا سياسيا كبيرا للحزب في انتخابات عام 2007.

ويرفع حزب الامة شعارات رئيسية هي الاصلاح السياسي والتعاون مع الجماعات العلمانية ويمثل الحزب أحدث قوة سياسية تظهر في دولة يقلق حلفاؤها الغربيون من التهديد الامني الذي يمثله المتشددون الاسلاميون.

على مسرح سياسي يعج بالاحزاب التي تعتنق منهج الوحدة الوطنية قد تبدو رسالة حزب الامة التوفيقية منصة عادية للتحضير للانتخابات البرلمانية المقررة بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر في هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه 32 مليون نسمة.

لكن حزب الامة يقول انه يمكن أن يوفر مطلبين لن يتمكن منافسوه الاسلاميون من تقديمهما ـ ذلك ان سياساته مؤيدة بخبرة شخصية فيما يتعلق بعبث العنف السياسي وهو أيضا القوة الاسلامية الوحيدة التي تسعى صراحة لتغيير الدستور لتعميق الديمقراطية.

وقال زعيم الحزب محمد مرواني في مقابلة مع رويترز ان الحزب لم ينضم للاحزاب الاسلامية الموجودة حاليا التي يتم النظر اليها على أنها تتسبب من بين أمور أخرى في الفرقة والتنافر في المجتمع وعلى الساحة السياسية.

وقال انه يصر أيضا على أن أي اصلاح ومطالب بالتغيير يجب ان تكون سلمية ومشروعة مرددا بيانات الحزب التي تسعى الى تمييزه عن المتشددين الاسلاميين.

ومعظم أفراد الحزب كانوا من قيادات الحركة الوطنية الشعبية وهي جماعة مدنية تقوم بأعمال خيرية وأنشطة سياسية في دولة يعيش خمسة ملايين من سكانها البالغ عددهم 32 مليونا تحت خط الفقر.

وبدأت هذه الحركة كفرع من جماعة الشبيبة الاسلامية المحظورة حاليا والتي تتهمها السلطات بقتل الزعيم الاشتراكي عمر بنجلون عام 1975.

وحول هذه الفترة المضطربة في تاريخ المغرب قال مرواني (48 عاما) انه كان ينتمي وأعضاء ومسؤولون اخرون في الحزب الى جماعة الشبيبة قبل الانفصال عنها واتخاذ اتجاه اخر يقوم على التسامح والاعتدال والديمقراطية. ويردد حزب الامة الان مطالب الجماعات العلمانية واليسارية بالدعوة الى تغيير دستوري لتعزيز صلاحيات رئيس الوزراء والحد من صلاحيات الملكية القوية.

ويمثل الاسلاميون أسرع قوة سياسية متنامية ويتجه حزب العدالة والتنمية أقدم الجماعات الاسلامية الشرعية صوب احراز نتائج جيدة في الانتخابات.

ويقلق العلمانيون المؤيدون من رجال الاعمال ونشطاء حقوق المرأة من أن فوزا اسلاميا من شأنه أن يحول استقرار البلاد عن مساره وهو هاجس رئيسي منذ التفجير الانتحاري الذي اوقع 45 قتيلا في الدار البيضاء عام 2003 وتسبب في صدمة لهذه الدولة التي اعتادت المنهج السلمي.

ويصر حزب العدالة والتنمية على أنه سيحترم حقوق الانسان لكنه لن يكشف عن مدى التغييرات التي يرغب بادخالها في المجتمع الى أن يحقق فوزا في الانتخابات ويبدأ مفاوضات تشكيل الحكومة مع دوائر بلاط الملك محمد السادس.

في المقابل يطرح حزب الامة بوضوح رغبته في بناء جسور مع القوى العلمانية خاصة فيما يتعلق بتغيير الدستور لزيادة صلاحيات رئيس الوزراء.

وقال مرواني ان التركيز على الاصلاحات الدستورية من أولوياته معربا عن اختلافه في هذه النقطة عن حزب العدالة والتنمية. ووجهت جماعات علمانية في المغرب دعوات لحزب الامة لحضور ندواتها في فرصة نادرا ما تقدم لاسلاميين اخرين. لكن بعض العلمانيين مازالوا متشككين.

وكتب المعلق العلماني عبد القادر البنا أن الديمقراطية تؤسس على حقيقة القاء الضوء على الصراعات الاجتماعية والتغلب عليها عبر التحكيم لكن الاسلام السياسي يحاول اخفاء الحقيقة خلف المقدسات المطلقة.

ويشرف الملك محمد السادس الذي ينظر اليه على أنه رائد اصلاحي في العالم العربي على التقدم في مجال حقوق الانسان وحرية الصحافة لكن اختلال ميزان القوى مازال قائما بين ملكية قوية وحكومة ضعيفة وسط أجواء من اللامبالاة والفساد.

سعد الدين العثماني احد قياديي الاسلام السياسي بالمغرب

الجزائر تدعو الى فتح الارشيف النووي لفرنسا

■ الجزائر ـ يو بي آي: دعا وزير المجاهدين (قدامى المحاربين) في الجزائر محمد الشريف عباس امس الثلاثاء الى فتح الارشيف النووي لفرنسا حتى يتسنى لبلاده الكشف عن المناطق التي تأثرت بالاشعاعات في الجزائر.

وأوضح عباس في خطاب افتتاح أعمال الملتقى الدولي الأول حول التجارب النووية في العالم الذي افتتح امس ويستمر يومين ويحضره خبراء وباحثون جزائريون ودوليون لبحث «التجارب النووية في العالم ـ الصحراء الجزائرية نموذج» الى فتح الأرشيف الفرنسي للتجارب النووية حتى يتم تحديد الآثار السلبية لها ومن بينها تحديد مكان دفن نفايات تلك التجارب التي ترفض فرنسا لحد الآن الكشف عنه.

وحمل عباس الحكومة الفرنسية مسؤولية التلوث النووي في بعض مناطق الصحراء الجزائرية وخاصة بمنطقتي رقان وتمنراست، مشددا على ضرورة التكفل بضحايا التجارب النووية والدفاع عن حقوقهم والبحث في امكانية حماية الطبيعة.

وكانت فرنسا فجرت في 13 شباط/فبراير 1960 في المكان المسمى حمودية بمنطقة رقان بالصحراء الجزائرية الكبرى أولى قنابلها النووية، ضمن سلسلة تجارب أجرتها حتى سنة 1966 رغم استقلال الجزائر عنها سنة 1962.

وأطلق على التجربة الأولى اسم «الجربوع الأزرق» والتجربة الثانية، التي أجريت في الأول من نيسان/أبريل 1960 «الجربوع الأبيض» و الثالثة «الجربوع الأخضر» في 24 نيسان/أبريل 1961 في هواء حمودية.

ثم قامت فرنسا بتفجيرات أخرى باطنية استمرت حتى شباط/فبراير 1966 في منطقة اينيكر في ولاية تمنراست في أقصى الصحراء الجزائرية جنوبا.

وكان تفجير القنبلة الأولى يعادل ثلاث مرات ونصف انفجار قنبلة «ليتل بوي» التي رمتها الولايات المتحدة على مدينة هيروشيما اليابانية في الحرب العالمية الثانية في العام 1945.

من ناحية أخرى كشف مركز الدراسات والبحث في «الحركة الوطنية الجزائرية وثورة 1 نوفمبر التحريرية» (1954) أن فرنسا أجرت 17 تجربة نووية في الصحراء الجزائرية بين 1960 ـ 1967 بينها 13 تفجيرا نوويا بمنطقة تمنراست في أقصى الجنوب بمنطقة اينيكير وأربع تجارب أخرى بمنطقة رقان بالصحراء.

وقالت الدراسة ان فرنسا «لم تكتف باجراء تجاربها النووية لا سيما ابان الاحتلال على عينات من مختلف الحيوانات والنباتات بل أجرت أيضا هذه التجارب على 150 سجينا بينهم نساء حوامل وأطفال وشيوخ».

وقالت الدراسة «استعمل الاستعمار الفرنسي أثناء اجراء هذه التجارب اللانسانية أجهزة خاصة للتمكن من تحديد مستوى مفعول التفجير النووي والاشعاعات الناتجة عنه على الكائنات الحية والنباتات والمياه».

وكشف الباحثون خلال الملتقى أن فرنسا أجرت اجمالا أكثر من 200 تجربة نووية بينها 17 في الجزائر، فيما تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية كل الدول بنحو 1030 تجربة نووية والاتحاد السوفييتي سابقا (روسيا حاليا) بأكثر من 700 تجربة نووية.

الى ذلك، قال مدير التراث التاريخي والثقافي في وزارة المجاهدين ابراهيم عباس ان الملتقى الدولي يعد «فرصة للتطرق بجدية الى الجوانب التاريخية والقانونية لهذه التجارب وكيفية تسيير آثارها السلبية في مختلف المجالات».

وأشار عباس الى ضرورة «التنديد بهذه التجارب والاستماع الى الدول ضحايا التجارب النووية خاصة أثناء وجودها تحت الهيمنة الاستعمارية والتعرف على مواقفها التاريخية وحول طرق تعاملها مع آثار الاشعاعات النووية».

وأكد أن الملتقى يهدف أيضا الى «الاطلاع على تجارب هذه الدول في كيفية التعامل قانونيا مع ضحايا الاشعاعات النووية وحصر عدد هذه التجارب وأماكنها وزمن وقوعها وطرق تنفيذها والآثار التي خلفتها لاسيما على صحة الانسان وعلى البيئة».

وأكد عباس أن نتائج الملتقى سترسل الى «كل المؤسسات والجهات الوطنية والدولية المختصة ذات العلاقة بالموضوع».

وتحاول الجزائر بحسب الأمين العام للخارجية الجزائرية رمضان لعمامرة لأن تكون طرفا فاعلا في الدبلوماسية العلمية في العالم.

من ناحية أخرى صرح السعيد عبادو رئيس منظمة المجاهدين النافذة في السلطة، ليونايتد برس أنترناشنال أن الملتقى «سيغلب عليه الطابع العلمي وستشارك فيه الدول التي تأذت من التجارب النووية مثل الجزائر واليابان ودول أخرى جربت على أراضيها القنابل الذرية»، مشيرا مع ذلك الى أنه «سيأخذ أبعاده من جميع النواحي»، في اشارة الى المسؤولية التاريخية والقانونية والانسانية لفرنسا حول هذه التجارب في الجزائر.

وكان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة اتهم فرنسا باجراء تجارب نووية وكيميائية وبكتريولوجية في بلاده.

وقال «لولا التجارب النووية الفرنسية التي كانت في رقان واينيكر، ولولا التجارب البكتريولوجية والكيميائية التي أجريت في وادي الناموس، لولا تجاربها النووية بصحراء الجزائر لما وصلت فرنسا الى ما تعيشه الآن من الصولجان والتألق».

بدوره قال الباحث الجزائري في الفيزياء النووية، عمار منصوري أن الباحثين الجزائريين «يطالبون الحكومة الفرنسية تسليم الأرشيف النووي لمعرفة من هم الأشخاص الذين تعرضوا للاختبارات، والمناطق التي تعرضت للتلوث بالاشعاعات، وقياس العدوى ودرجة خطورة الاصابة عند الأشخاص الذين يسكنون في محيط مواقع اجراء التجارب» مؤكدا أنه «بدون هذه الملفات لا يمكن أن نفعل شيئا».

وقال منصوري «ان فرنسا أجرت أربع تجارب فوق سطح الأرض جد ملوثة، و13 أخرى باطنية وأكثر من 40 تجربة يطلق عليها «باردة»، 35 منها في منطقة رقان وخمس في غرب عين ايكر بولاية تمنراست».

من جانبه قال مدير المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول تشرين الثاني/نوفمبر 1954، جمال يحياوي، أنه سيتم وضع خريطة عالمية لانعكاسات التجارب النووية المختلفة من خلال هذا الملتقى، مع التفكير في ربط شبكة بين جميع الهيئات والمنظمات المعنية بالموضوع، وكذا الاستفادة من خبرات الدول المعنية في الميدان وفي تسيير المناطق الملوثة بالاشعاعات، وكذلك الاستفادة من الخبرات المتوفرة في ميدان التكفل الصحي والقانوني بالضحايا وسكان الجوار، مع تنظيم لقاءات دورية في المناطق أو البلدان المعنية بالتجارب للتنسيق والمتابعة بسبب استمرار آثار التجارب لمدة زمنية طويلة.